الأمم المتحدة S/2015/914



مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12) الذي طلب فيه المجلس إلي أن أواصل إطلاعه على الحالة في وسط أفريقيا وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ويتضمن هذا التقرير تقييما للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥ (S/2015/339)، ويعرض معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي والجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة على أنشطته (انظر S/2012/481).

ثانيا - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والسلمية والأمنية

٢ - منذ تقريري الأخير، ظلت تهيمن على المناخ السياسي في المنطقة دون الإقليمية الأعمال التحضيرية للانتخابات والحوارات الوطنية، وتأثير الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، فضلا عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات والمسائل الأمنية.

٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو، عُقدت في نجامينا الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وانتخب المؤتمر علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، رئيساً جديداً للجماعة وخلفا لإدريس ديبي إتنو، رئيس تشاد. وأُعيد قبول رواندا بصفة دولة عضو في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.





011215 301115 15-20633 (A)

الانتخابات والحوارات الوطنية

٤ - في مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لرؤساء الدول المعقود في دار السلام في ٦ تموز/يوليه، أصدرت جماعة شرق أفريقيا بلاغا أوصت فيه بتعيين رئيس أوغندا يويري موسيفيني ليكون ميسراً للحوار بين الأطراف البوروندية، وبتأجيل الانتخابات الرئاسية في بوروندي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتزام جميع الأطراف باحترام اتفاق أروشا والامتناع عن تعديل الدستور.

٥ - وجرت الانتخابات البلدية والتشريعية في ٢٩ حزيران/يونيه، والانتخابات الرئاسية في ٢١ تموز/يوليه في بوروندي في مناخ شديد التوتر والاستقطاب وغير مؤاتٍ لعملية انتخابية جامعة وحرة وذات مصداقية على الرغم من الأعمال التحضيرية اللوجستية المناسبة التي قامت بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفاز الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بـ ٧٧ مقعدا من مجموع المقاعد البرلمانية البالغ عددها مائة مقعد. وأعيد انتخاب الرئيس نكورونزيزا. وفي ١ آب/أغسطس، اجتمعت في أديس أبابا الأحزاب المعارضة، باستثناء تحالف آميزيرو يثاباروندي الذي يرأسه أغاثون رواسا، وأنشأت المجلس الوطني المعني باحترام اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي وإعادة بسط سيادة القانون. وفي ٢٤ آب/أغسطس، شُكلت حكومة جديدة تضم خمسة أعضاء من تحالف آميزيرو يثاباروندي. وانتُخب لشغل منصب نائب رئيس البرلمان السيد رواسا الذي كان قد عارض ترشيح الرئيس نكورونزيزا لولاية رئاسية ثالثة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وقع عدد من الاغتيالات السياسية التي استهدفت أعضاء بارزين في الحزب الحاكم والمعارضة وقوات الدفاع والأمن البوروندية والمجتمع المدني، وأدت تلك الاغتيالات إلى توسيع هوة الانقسامات السياسية في البلد، وبات الحوار المنتظر صعب المنال أكثر فأكثر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت حكومة بوروندي لجنة وطنية للحوار بين الأطراف البوروندية؛ ولكن اللجنة لم تُنجز شيئاً يُذكر لتخفيف التوترات. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن بالغ قلقه من استمرار الجمود السياسي في بوروندي وحث على استئناف جهود التيسير التي يقودها الرئيس موسيفيني باسم جماعة شرق أفريقيا. ولم يُحرز أي تقدم على مسار إجراء الحوار الوطني، وعلى الرغم من تشكيل حكومة فإن العديد من السياسيين المعارضين ما زالوا في المنفى. وفي غضون ذلك، ظلت الحالة تتسم بتوتر شديد.

٧ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى رئيس الكاميرون بول بيا تعديلات وزارية مع الاحتفاظ برئيس الوزراء فيليمون يانغ، في خطوة كان ينتظرها كثيرون عقب الانتخابات المحلية والتشريعية التي جرت في عام ٢٠١٣ وتدهور الحالة الاقتصادية والأمنية. وعُيِّن سبعة عشر وزيرا جديداً، من بينهم ثلاث نساء.

٨ - وفي تشاد، أجرت الحكومة تعديلات في مجلس الوزراء في ٢٤ آب/أغسطس، وقسمت وزارة الداخلية والخدمات العامة إلى قسمين. واتخذت الحكومة عددا من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار مع الجهات السياسية الفاعلة، ولا سيما ضمن الإطار الوطني للحوار السياسي. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدر نحو ٣٠ حزبا من الأحزاب السياسية بيانا مشتركا للاحتجاج على توجيه الشرطة استدعاءات متكررة لقادة المعارضة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت عمليات تسجيل الناخبين باستخدام الخصائص البيومترية في جميع أنحاء تشاد، وستشمل حوالي ٦ ملايين ناخب في ٨ ٠٩٢ مركزا، وتستمر حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر.

٩ - وفي جمهورية الكونغو، نظم الرئيس دينيس ساسو نغيسو في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه حواراً وطنياً بشأن تنقيح الدستور الصادر في عام ٢٠٠٢. ولكن الأحزاب المعارضة المجتمعة تحت مظلة الجبهة الجمهورية من أجل احترام النظام الدستوري والتناوب الديمقراطي والمبادرة من أجل الديمقراطية الكونغولية رفضت المشاركة فيه. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه، عُقد حوار بديل جمع نحو ٦٠٠ مشارك، معظمهم من أحزاب المعارضة، أعربوا عن معارضتهم لإجراء أي تعديل دستوري. وفي ١٠ آب/أغسطس، أُجري تعديل حكومي أدى إلى خروج وزيرين يعارضان إجراء تعديل دستوري. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس ساسو نغيسو عن اعتزامه الدعوة إلى إجراء استفتاء على دستور جديد، وجرى الاستفتاء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس ساسو نغيسو الدستور الجديد بعد أن أكدت المحكمة الدستورية أن معدل إقبال الناخبين قد بلغ ٧١,٢ في المائة، وأن ٩٤,٣ في المائة منهم أيدوا الدستور الجديد. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت تحالفات المعارضة الدستور الجديد ودعت إلى العصيان المدني، كما دعت المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى تيسير الحوار مع الحكومة.

١٠ - وخططت المعارضة لتنظيم تجمعات سياسية في برازافيل ودوليزي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقبل ساعات من الموعد المقرر لبدء التجمعات، أصدر مكتب الرئيس رسالة بُثّت عبر الإذاعة والتلفزيون تدعو الناس إلى العودة إلى أعمالهم وتحظر التجمعات العامة. وأُوقفت خدمات الاتصال بالإنترنت على الأجهزة النقالة، وتوجيه الرسائل النصية، وقناة إذاعة فرنسا الدولية، حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في برازافيل. وأكدت الحكومة مقتل أربعة

أشخاص على إثر الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، فضلا عن وقوع إصابات عديدة بعضها بالغ الخطورة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، احتجز بعض قادة المعارضة لفترة وجيزة، ثم أُودِعوا قيد الإقامة الجبرية بحكم الواقع حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن إجراء حوار وطني بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ووافق قادة المعارضة على مبدأ الحوار بشرط ألا يؤدي إلى ''انزلاق'' موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأشار بعض قادة المعارضة أيضا إلى أنهم لن يشاركوا في الحوار إلا إذا جرى بتيسير من وسيط دولي. وذكر الرئيس كابيلا أن الخيار الذي يفضله هو أن تتوصل الأطراف الكونغولية المعنية إلى توافق في الآراء فيما بينها دون مشاركة أي جهة خارجية؛ غير أنه أشار إلى أن مسألة التيسير الدولي تظل مطروحة للنقاش. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الدستورية قراراً حثت فيه الحكومة على اتخاذ تدابير استثنائية من أجل إنشاء قيادة انتقالية للمقاطعات التي أُنشئت حديثا، كما حثت فيه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تنظيم انتخابات حكام المقاطعات قبل أي تصويت آخر. واستنادا إلى قرار المحكمة، عيّن الرئيس كابيلا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر مفوضين خاصّين لإدارة ٢١ مقاطعة من مجموع المقاطعات الجديدة البالغ عددها ٢٦ مقاطعة، وهي خطوة انتقدتها المعارضة لأن السلطة التنفيذية في المقاطعات كان يجب أن تنبثق عن انتخابات حكام المقاطعات، التي لم يُحدد موعد لها بعد. ويجري العمل على إنشاء مكتب جديد للجنة الانتخابية عقب استقالة رئيس اللجنة ونائبه. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، طُردت من كتلة الأغلبية الرئاسية مجموعةُ الأحزاب السبعة، وهي مجموعة تضم سبعة أحزاب معارضة كانت من أعضاء كتلة الأغلبية الرئاسية، وذلك بعد أن أرسلت المجموعة رسالة إلى الرئيس كابيلا تدعوه فيها إلى احترام الدستور والجدول الزمني للانتخابات.

١٢ - وفي غينيا الاستوائية، أغلقت الحكومة حدود البلد البرية في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي الثالث للحزب الحاكم، وهو الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، الذي عُقد في باتا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واختار الحزب الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو ليكون مرشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦.

١٣ - وفي غابون، في ٢٧ حزيران/يونيه، أنشأ أعضاء الحزب الديمقراطي الغابوني الحاكم، بمن فيهم ٢٠ من أعضاء البرلمان والوزراء السابقين، ''حركة'' جديدة باسم الإرث والحداثة، ودعوا إلى عقد مؤتمر استثنائي لإجراء حوار داخلي في الحزب الديمقراطي الغابوني.

وواجه تحالف المعارضة الرئيسي، وهو جبهة اتحاد المعارضة في سبيل التغيير، توترات داخلية حيال مسألة تعيين مرشح وحيد للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦. وعقب إعادة تفعيل المجلس الوطني المعني بالديمقراطية، وهو هيئة استشارية مكلفة بخلق حيّز مؤسسي للحوار السياسي، عقد المجلس جلستيه العامتين الأولى والثانية في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس، ومن ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وقاطع تحالف جبهة اتحاد المعارضة أعمال آلية الحوار. وشملت التوصيات المقدمة إلى البرلمان والحكومة إعادة فرض حد أقصى لعدد الولايات الرئاسية، وتنظيم جولتي تصويت للانتخابات الرئاسية والتشريعية، واشتراط ألا يتجاوز عمر المرشحين للانتخابات الرئاسية ثمانين عاما؛ وإجراء حوار وطني جامع؛ وإنشاء المجلس الوطني المعني بالديمقراطية بوصفه مؤسسة تستمد ولايتها من الدستور.

١٤ - وفي ٨ آب/أغسطس، جرت انتخابات فرعية لشغل مقاعد في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في ثلاث دوائر انتخابية في غابون. وفاز الحزب الديمقراطي الغابوني بمقعد في مجلس الشيوخ، بينما فاز الاتحاد الوطني المعارض بمقعد في مجلس الشيوخ وآخر في مجلس النواب. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أجرى الرئيس بونغو أونديمبا تعديلات حكومية، مع إبقاء رئيس الوزراء دانيال أونا أوندو في منصبه. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شُرع في تنقيح القوائم الانتخابية استعدادا للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، وسيتواصل تنقيحها حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

١٥ - وفي رواندا، وافق مجلس النواب بالإجماع على إقرار مشروع الدستور المنقح، الذي يقصّر فترة الولاية الرئاسية من سبع سنوات إلى خمس سنوات، ويبقي على الحد الأقصى المفروض على عدد الولايات الرئاسية، ولكنه يلغي الحدود السارية حاليا بالنسبة للرئيس الذي يشغل المنصب في الوقت الراهن. وجاء التصويت في أعقاب استطلاع شعبي مؤيد للإصلاحات في جميع أنحاء البلد. وفي محاولة لعرقلة خطة البرلمان، رفع حزب الخضر الديمقراطي المعارض دعوى قضائية أمام المحكمة العليا في ٥ حزيران/يونيه، ولكنها رُدَّت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وسيستعرض مجلس الشيوخ مشروع الدستور قبل عرضه على الاستفتاء.

جمهورية أفريقيا الوسطى

١٦ - اندلعت أعمال عنف مرة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٦ أيلول/سبتمبر في بانغي، مما أدى إلى مصرع ٧٧ وإصابة ٤١٤، وفقا لمصادر حكومية. واستهدفت الهجمات أيضا موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومبانيها في ذلك البلد، وكذلك العاملين في المجال الإنساني. وثمة

مزاعم تفيد بأن عدداً من أعضاء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كان لهم يد في عملية هروب ٦٨٩ سجينا من سجن نغارغبا في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأدان المجتمع الدولي على نطاق واسع هذه المحاولة الأخيرة الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلد، وتعهد بتقديم الدعم إلى السلطة الانتقالية وحذر من أنه سيتم اتخاذ تدابير حازمة ضد أي مخربين محتملين وأنهم سيقدمون إلى العدالة. ورغم استقالة نائب رئيس السلطة الانتخابية الوطنية ورئيسها، استمرت الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية معا بقيادة مكتب جديد للسلطة الانتخابية الوطنية شُكّل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبحلول ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حين أُغلق باب تسجيل الناخبين، كان قد سُجّل أكثر من ٠٠٠ ٩٨٠ ١ ناخب، يمثلون قرابة ٩٣ في المائة من العدد المقدر للناخبين؛ ومع ذلك، فإن عملية تسجيل الناخبين خارج البلد من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى والمقيمين خارجها سارت بوتيرة بطيئة، إذ سُجّل نحو ٧٠٠ ٤٧ لاجئ، أي ما نسبته ٢٤ في المائة من مجموع عدد الناخبين اللاجئين الذي يقدر بنحو ٠٠٠ ١٩٨ شخصاً، وأثار ذلك مخاوف من أن العملية الانتخابية قد لا تكون شاملة للجميع. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر الجدول الزمني الجديد للانتخابات، حيث أعلن عن إجراء الاستفتاء الدستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر والجولة الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٧ - وواصل فريق الوساطة الدولية المكون من جمهورية الكونغو، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى استعادة النظام الدستوري.

١٨ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في ليبرفيل مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأعرب قادة دول المنطقة عن تأييدهم للبرنامج الزمني الانتخابي المنقح.

بوكو حرام

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت جماعة بوكو حرام الإرهابية سلسلة من الهجمات المميتة في الكاميرون وتشاد. ففي ١٥ حزيران/يونيه، هاجم انتحاريان مقر الشرطة وأكاديمية الشرطة في نجامينا، مما أدى إلى مقتل ٣٤ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين. وفي ١١ تموز/يوليه، قتل انتحاري ١٥ شخصا وأصاب أكثر من ٨٠ آخرين في السوق المركزية في نجامينا. وفي تموز/يوليه، أسفرت سلسلة من التفجيرات الانتحارية في مدينتي فوتوكول وماروا في أقصى المنطقة الشمالية في الكاميرون عن مقتل ما لا يقل عن

٤٠ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠. وفي أيلول/سبتمبر، شهدت مدن كيراوا وكولوفاتا ومورا عددا من الهجمات الانتحارية التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٠ شخصا وإصابة أكثر من ١٥٠ شخصاً. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، نفذ خمسة أشخاص تفجيرات انتحارية أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٦ شخصا وإصابة نحو ٥٠ شخصا بجروح في بلدة باغا سولا الواقعة في منطقة بحيرة تشاد. ووقعت عدة هجمات أخرى في أقصى المنطقة الشمالية في الكاميرون، لا سيما قرب الحدود مع نيجيريا، وكذلك في منطقة بحيرة تشاد في تشاد، ولا سيما في القرى المعزولة.

٢٠ - وردا على ذلك، اتخذت السلطات في كلا البلدين تدابير لمنع التفجيرات الانتحارية. وفي كثير من الأحيان اشتبكت قوات الأمن الكاميرونية والتشادية مع عناصر تابعة لجماعة بوكو حرام مما أدى إلى سقوط قتلى ومصابين من كلا الجانبين. وفي ٢٠ أيار/مايو، صوت برلمان تشاد على تمديد ولاية القوات التشادية التي تقوم بعمليات مكافحة جماعة بوكو حرام في الكاميرون ونيجيريا إلى أجل غير مسمى. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة التشادية حالة الطوارئ في منطقة بحيرة تشاد، مع بدء نفاذها على الفور، ومنحت السلطات إمكانية إجراء عمليات تفتيش ورصد تستهدف المقيمين في المنطقة.

٢١ - وفي ٢٥ أيار/مايو، افتتح رسميا في نجامينا مقر فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، وحضر ممثلاي الخاصان لوسط وغرب أفريقيا مراسم الافتتاح.

٢٢ - وفي ٤ حزيران/يونيه، اجتمع الرئيس النيجيري محمد بخاري مع الرئيس ديبي إتنو في تشاد. كما سافر الرئيس بخاري أيضا إلى الكاميرون في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه للاجتماع مع الرئيس بيا. وناقش القادة سبل تعزيز التعاون ضد تنظيم بوكو حرام. وفي ١١ حزيران/يونيه، حضر الرئيس ديبي إتنو ووزير دفاع الكاميرون مؤتمر قمة لرؤساء الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في أبوجا. وأقرّ المشاركون في مؤتمر القمة مفهوم عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وأذنوا بالتخصيص الفوري للأموال اللازمة لمقر فرقة العمل؛ ووافقوا على نشر وحدات وطنية تحت القيادة التنفيذية لقائد فرقة العمل وطلبوا إلى الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم التشغيلي إلى فرقة العمل وتعبئة الموارد؛ واعتمدوا خطة طوارئ لتنمية حوض بحيرة تشاد. وإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون في مؤتمر القمة على أن تعين نيجيريا قائدا للقوة الإقليمية طيلة فترة البعثة، وأن تعين الكاميرون نائبا لقائد القوة بالتناوب وأن تعين تشاد رئيسا للأركان بالتناوب. وفي نجامينا في ٢٢ آب/أغسطس، أعد رئيس أركان القوات المسلحة للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن الصيغة النهائية لخطة نشر فرقة العمل. أما مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي كان من المقرر عقده بالأصل في مالابو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة موضوع جماعة بوكو حرام، فقد أجل إلى أجل غير مسمى.

٢٣ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ نشر ما يقرب من ٩٠ من الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة الأمريكية إلى الكاميرون بموافقة الحكومة لإجراء عمليات استخبارات ومراقبة واستطلاع جوية فوق المنطقة. ومن المتوقع أن يصل مجموع عدد الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة الذين سيتم نشرهم في الكاميرون إلى ما يقارب ٣٠٠ فرد.

جيش الرب للمقاومة

٢٤ - ظل جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا للأمن الإقليمي، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمكنت هذه الجماعة من البقاء بفضل استغلال غياب سلطة الدولة والحالة المتردية للهياكل الأساسية، وسهولة اختراق الحدود وانعدام التنسيق بين الدول، فضلا عن المشاركة في تحالفات انتهازية مع الجماعات المسلحة الأخرى والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار في العاج والماس والذهب.

٢٥ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان جيش الرب للمقاومة مسؤولا في النصف الأول من عام ٢٠١٥ عن ١٣١ هجمة، وموت ١٩ شخصاً، و ٣١٧ حادثة اختطاف. وبوجه عام، بينما ظل عدد الهجمات والوفيات ثابتا منذ بدء تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية في عام ٢٠١٢، ما زال عدد عمليات الاختطاف، التي عادة ما تكون قصيرة المدة، في تزايد مطرد.

٢٦ - وفي الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، تفيد الأنباء أن جيش الرب للمقاومة يركز عملياته على الحدود بين مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، حيث زادت الهجمات في مواقع التعدين في المناطق المجاورة لمدينتي يالنغا ونزاكو. واستمرت الهجمات المتفرقة في مقاطعات مبومو العليا بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما وردت أنباء تفيد أيضا قيام جيش الرب للمقاومة بأنشطة في المنطقة المحيطة بسام واندجا بالقرب من الحدود مع السودان. وفي الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، شُنّت هجمات على محاور دونغو - دورو، ودونغو - بانغادي، وبانغادي - نيانغارا، وبانغادي - دوروما ودونغو - فاراجي، وأنغو - باندا، وكذلك في منطقة أزاندي لصيد الحيوانات في متنزه غارامبا الوطني في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى في مقاطعة أورينتال.

٢٧ - وفي ١٨ أيار/مايو، جدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولاية مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة لمدة سنة أخرى. وكان أبرز ما قام به مجلس السلم والأمن ما يلي: (أ) حث الدول الأعضاء في المبادرة على أن تظل ملتزمة بها، بوسائل من بينها تعزيز الدعم اللوجستي للوحدات التابعة لكل منها؛ (ب) شدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق العملياتي بين فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة بهذا الموضوع؛ (ج) حث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك تعديل الولايات المنوطة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة بهذا الموضوع، لتيسير قيام هذه العمليات، في حدود قدراتها، بتوفير الدعم الفعال للمبادرة. ودعا مجلس السلم والأمن أيضا إلى عقد اجتماعات منتظمة لآلية التنسيق المشتركة، وهيئة الرقابة التابعة لفرقة العمل الإقليمية، التي لم تجتمع منذ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٨ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أنهت الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية الإجراءات ضد القائد السابق لجيش الرب للمقاومة أوكوت أوديامبو، بعد تأكد خبر وفاته. وأفادت الأنباء أن أوديامبو قتل في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال معركة مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وفي ٢٠ آذار/مارس، نُبشت جثة من موقع دفنها بزعم أنها جثة أوديامبو، ونقلت إلى كمبالا. وفي حزيران/يونيه، في أعقاب اختبارات الحمض النووي، أكد مكتب المدعي العام تأكيداً قاطعاً أن الجثة التي نُبشت هي جثة أوديامبو. وما زال زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، ونائبه، فنسنت أوتي، مطلقي السراح.

٢٩ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، قام مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص لشؤون جيش الرب للمقاومة، الفريق جاكسون تووي، بزيارة إلى الخرطوم بناء على دعوة وجهتها حكومة السودان إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد أخطر مجلس الأمن بذلك في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/345). وأجرى الفريق تووي محادثات مع كبار المسؤولين السودانيين، بشأن مسائل من بينها وجود جيش الرب للمقاومة في كافي كنجي حسبما أشارت التقارير.

٣٠ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أذن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما بأن تُمدَّد لمدة سنة إضافية عملية ''بوصلة المراقبة''، التي تقدم الدعم لفرقة العمل الإقليمية.

٣١ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد التشاور مع السلطات الأوغندية، قررت رئاسة المحكمة الجنائية الدولية أن جلسة إقرار التهم في القضية المتعلقة بقائد جيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، المقرر عقدها في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ستجري في مقر المحكمة في لاهاي، هولندا.

الأمن البحري في خليج غينيا

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت المنظمة البحرية الدولية عن سبع حوادث قرصنة وسطو مسلح في البحر في خليج غينيا. ولم يحرز سوى قليل من التقدم في تنفيذ قرارات مؤتمر قمة ياوندي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بما في ذلك تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي. وظل الافتقار إلى الموارد اللوجستية والمالية اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها يشكل تحديا.

٣٣ - وفي الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن البحري وأمن الطاقة في خليج غينيا في لواندا، وضم نحو ٣٠٠ ممثل عن القطاع البحري وقطاع الطاقة من القطاعين العام والخاص في أكثر من ٥٠ بلدا. وكان الهدف منه تبادل أفضل الممارسات الدولية من أجل تحسين التنسيق الأمني على الصعيد الإقليمي وتعزيز الشراكات الأمنية بين القطاعين العام والخاص، وحماية السفن والاقتصاد البحري في خليج غينيا. وشاركت حكومات أنغولا وإيطاليا والولايات المتحدة في تنظيم المؤتمر.

٣٤ - وأُرجئ مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والتنمية في أفريقيا، الذي كان من المقرر عقده في لومي في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٣٥ - نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار الشراكة مع لجنة غابات أفريقيا الوسطى، أول حلقة عمل إقليمية لدول أفريقيا الوسطى في مجال تعزيز المراقبة على الحدود لمكافحة الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة بالأحياء البرية والغابات، في برازافيل، خلال الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر. وشارك في حلقة العمل ممثلون وخبراء من قوات إنفاذ القانون والجهاز القضائي في كل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، والكاميرون، ومن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمات غير الحكومية. واستندت حلقة العمل إلى الاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا، التي اعتمدت في برازافيل في ٣٠ نيسان/أبريل. ونظمت حلقة العمل تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣١٤/٦٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن ”التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية“.

باء - التطورات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية

٣٦ - بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، كان العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد قد أدى إلى تشريد ما يزيد على ٢,٥ مليون شخص، من بينهم ١,٥ مليون طفل. وفي منطقة البحيرة الجنوبية في تشاد، شُرِّد ٦٠ ٠٠٠ شخص داخليا، في حين طلب اللجوء ٧ ٠٠٠ نيجيري. وأعربت دوائر المساعدة الإنسانية عن القلق إزاء اعتزام الحكومة نقل بعض المشردين داخليا وجميع اللاجئين إلى مكان مجهول. ودعا فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني إلى أن يكون الانتقال طوعيا وإلى مواقع قريبة من المجتمعات المحلية المضيفة حتى يتسنى لمجتمعات المشردين الاستفادة من الحماية والحصول على الخدمات الأساسية. واستضافت تشاد أيضا مئات آلاف أخرى من اللاجئين، فضلا عن العائدين من البلدان المجاورة. واستضافت الكاميرون ٦٠ ٠٠٠ لاجئ نيجيري وتشرد نحو ٩٢ ٠٠٠ شخص داخليا في منطقة الشمال الأقصى. كما استضافت الكاميرون ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي، معظمهم من جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم أن بلدان المنطقة استضافت أعداداً كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، ثارت مخاوف أيضا بشأن معاملة اللاجئين والمشردين داخليا، مع الإبلاغ عن حالات قررت فيها البلدان المضيفة منع دخول لاجئين أو أمرت بترحيلهم.

٣٧ - وفي منطقة الشمال الأقصى من الكاميرون، تزايد انعدام الأمن الغذائي زيادة حادة في الأشهر الأخيرة، وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر بات يؤثر على مليوني نسمة، وكان هذا العدد ٩٠٠ ٠٠٠ نسمة في وقت سابق من هذا العام. وتخطت معدلات سوء التغذية عتبة الطوارئ حيث بلغ معدل سوء التغذية الحاد الشديد ٢,٢ في المائة. وعلى إثر تفشي وباء الكوليرا في منطقتي الشمال الأقصى والشمال في تموز/يوليه، أُصيب ٢٣ شخصا بالمرض وتوفي اثنان منهم. ولحق ضرر كبير بأسباب معيشة السكان في منطقة بحيرة تشاد من جراء العنف الذي مارسته جماعة بوكو حرام خلال الأشهر الستة الماضية. ويعاني ثلثا سكان المنطقة من التشريد أو فقدان العمل، أو انعدام الأمن والعنف، أو إغلاق الحدود، أو التضخم أو عدم توافر الأغذية في الأسواق. والاستهلاك الغذائي ضعيف أو محدود في معظم الأسر المعيشية، حيث يلجأ العديد منهم إلى استراتيجيات البقاء للحصول على الغذاء. واستضافت الكاميرون ٢٥٦ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٦٢ ٠٠٠ لاجئ من نيجيريا، ولكن هذه الأعداد لا تتناسب مع الدعم المقدم من المجتمع الدولي حيث إن الخطط الإقليمية للاجئين بالنسبة لنيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تعاني من نقص التمويل، الذي لم يصل بعد إلى نسبة ٤٠ في المائة.

٣٨ - وتترتب على الأزمة السياسية في بوروندي عواقب إنسانية وخيمة. فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد اللاجئين البوروندِيين الذين فرّوا إلى أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا ٤٢٩ ٢١٣ لاجئاً. وما زالت الخطة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لإغاثة اللاجئين لصالح اللاجئين البورونديين تعاني من نقص التمويل الذي لم يتجاوز نسبة ٣٤ في المائة. ومن المتوقع أيضا أن يتجلى تأثير الأزمة بوضوح أكبر داخل بوروندي نظرا إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وتوجد بالفعل شواغل متعلقة بالحماية والأمن الغذائي والصحة والتغذية في بعض أنحاء البلد.

٣٩ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الاحتياجات الإنسانية ملحة. ويحتاج ما مجموعه ٧ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم ٢,٧ مليون مشرد داخليا. واستضاف البلد ٠٠٠ ٢٤٩ لاجئ من رواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، في حين يوجد أكثر من ٠٠٠ ٥٥١ لاجئ كونغولي يعيشون في منفى طال أمده في أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وكينيا.

٤٠ - وأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ما زال أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ شخص مشردين داخليا في المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك ٠٠٠ ١٦٢ شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٠٠٠ ١٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، استضاف جنوب السودان ٢٠٠ ١٠ لاجئ واستضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠٠ ٩ لاجئ من المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة في البلدان المجاورة.

جيم - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٤١ - تدهورت حالة حقوق الإنسان في المنطقة تدهورا كبيرا نتيجة لأنشطة الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعات أنتي بالاكا وتحالف سيليكا السابق في جمهورية أفريقيا الوسطى، إضافة إلى جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون. كما أدت الانتخابات التي جرت في بوروندي مؤخرا إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٤٢ - وواصلت جماعة بوكو حرام قتل المدنيين وتشويههم، مستخدمة بشكل رئيسي أسلوب الهجمات الانتحارية، واختطاف الأطفال والنساء، ونهب وحرق القرى في تشاد والكاميرون. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أُعدم ١٠ من مقاتلي جماعة بوكو حرام رميا بالرصاص، غداة حكم محكمة انجامينا الجنائية عليهم بالإعدام لدورهم في الهجومين اللذين

وقعا في العاصمة في حزيران/يونيه. وأجريت المحاكمة التي استغرقت ثلاثة أيام بسرعة ونُقلت إلى مكان سري لأسباب أمنية، وهي أول محاكمة تتعلق بجماعة بوكو حرام في تشاد. واستأنفت تشاد العمل بعقوبة الإعدام في القضايا ذات الصلة بالإرهاب في ٥ آب/أغسطس، ستة أشهر بعد إلغائها.

٤٣ - وأُثيرت شواغل أيضا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة لتشاد والكاميرون خلال عمليات مكافحة التمرد التي نُفّذت ضد جماعة بوكو حرام. ومن هذه الانتهاكات عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية للأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام، وحالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان تقريرا عن الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام والآثار المترتبة عليها في مجال حقوق الإنسان في البلدان المتضررة (A/HRC/30/67) وأكدت فيه ضرورة مساءلة جميع الأطراف عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها.

٤٤ - وحتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت مفوضية حقوق الإنسان مقتل ١٩٨ شخصا، ونحو ١٠٠ حالة تعذيب، ومئات من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في بوروندي. وفي كثير من الحالات، أطلق سراح هؤلاء الأشخاص بعد بضعة أيام؛ وفي حالات أخرى، احتجز الأشخاص في الحبس الاحتياطي لمدة أشهر، وهي مدة تتجاوز بكثير الحد الأقصى الذي يجيزه القانون الوطني والدولي. وعانى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام من التهديدات والتخويف وفر العديد منهم من البلد.

٤٥ - وأدى تصاعد أعمال العنف مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ارتفاع في أعمال العنف الطائفي، وعمليات القتل التي تستهدف المدنيين وتشريد الآلاف من الأشخاص. وأحرق العديد من المنازل وتم تخريب وتدمير ما لا يقل عن كنيستين ومسجد واحد.

دال - الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية

٤٦ - في ١٧ تموز/يوليه، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المناقشات السنوية مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن السياسات المشتركة بين البلدان الأعضاء في الاتحاد والتحديات التي تواجهها. وقدر الصندوق، في البيان الصحفي الصادر عنه، أن من المتوقع أن يتباطأ النمو السنوي في عام ٢٠١٥ إلى معدل ٢,٨ في المائة من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك أساسا بسبب انخفاض الاستثمار العام. ومن المتوقع أن يتفاقم العجز المالي في المنطقة إلى معدل ٥,٧ في المائة عام ٢٠١٥ من ٥ في المائة عام ٢٠١٤. أما معدل العجز في الحساب الجاري فمن المتوقع أن يرتفع من نسبة

٣,٨ في المائـة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي إلى نسـبة ٥,٨ في المائـة عـام ٢٠١٥، إذ يُتوقـع أن تنخفض صادرات النفط وأن تظل الواردات ذات الصلة بالاستثمار كبيرة.

٤٧ - وأشار الصندوق أيضا إلى أن رد فعل بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية إزاء السياق الاقتصادي الجديد كـان متفاوتـاً، واتسـم بانخفـاض حـاد في أسـعار النـفط، واضـطراب تجـاري واقتصـادي لأسـباب متصـلة بجماعـة بوكـو حـرام، وزيـادة الإنفـاق علـى الأمـن، مـع تقلـيص خطـط الإنفـاق في معظـم البلـدان بتخفـيض الاسـتثمار العـام والحـد مـن النفقـات الجاريـة. كما طلبت جميع البلدان سُلفا من المصرف المركزي الإقليمي. ونتيجة لهذه التطورات وغيرهـا من التطورات ذات الصلة بالديون، فإن الديون العامة في المنطقـة أخـذت ترتفـع. ومـن المتوقـع أن يبدأ إنتاج النفط في الهبوط بعد عام ٢٠١٧، ليلقي بعبء ضمان استدامة الاقتصـاد الكلـي علـى زيـادة الإيـرادات غـير النفطيـة، والحصـافة في الإنفـاق العـام، وتحسـين القـدرة التنافسـية للاقتصاد غير النفطي.

٤٨ - وأعـاد المجلـس التنفيـذي في المصـرف المركـزي لـدول وسـط أفريقيـا، الـذي اجتمـع في ياونـدي في ٢٨ أيلول/سبتمبر، النظر مـن جانبـه في معـدل النمـو الـذي يتوقعـه في منطقـة الجماعـة الاقتصـادية والنقديـة إلى ٢,٥ في المائـة (مـن ٢,٨ في المائـة) بسـبب انخفـاض أسـعار النفط وزيادة التكاليف الأمنيـة. وأوصـى المجلـس بترشـيد الإنفـاق في الميزانيـة وتنويـع الأنشـطة الاقتصادية وتعميق التكامل الإقليمي.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص، عبد الله باثيلي، يعمل مع أصـحاب المصلحة الرئيسيين بغية المساعدة في منع نشـوب النزاعـات وتعزيـز السـلام والأمـن الإقليمـيين. وقام أيضا بعدد من الزيارات إلى بلدان محددة.

بوروندي

٥٠ - في ٢١ حزيران/يونيـه، أوفـدتُ السـيد بـاثيلي إلى بوجومبـورا، لتيسـير الحـوار بهـدف التأكـد مـن تهيئـة الظـروف المؤاتيـة لإجـراء انتخابـات سـلمية وشـاملة وحـرة ونزيهـة قبل إجراء الانتخابات.

٥١ - وعقد فريق التيسـير الـدولي المشـترك اجتماعـات في الفتـرة ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيـه مع أصحاب المصلحة في بوروندي. وحضرت الحكومة إحدى جلسات الحوار بين الأطـراف

البوروندية، في حين لم يحضر هذه الاجتماعات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية والأحزاب المتحالفة الأخرى. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اقترح فريق التيسير تأجيل الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية لمدة شهر. وفي حين وافقت أحزاب المعارضة على الاقتراح، رفضت الحكومة مبدأ تأجيل الانتخابات.

٥٢ – وفي ٦ تموز/يوليه شارك ممثلي الخاص في الاجتماع الطارئ الثالث لوزراء جماعة شرق أفريقيا، في دار السلام، بشأن الحالة في بوروندي. وأجرى مشاورات أيضا مع رئيس الجماعة، جاكايا كيكويتي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، للتأكيد على ضرورة الحوار باعتباره شرطا مسبقا لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية في بوروندي. وسافر إلى كيغالي في الفترة من ٤ إلى ٧ آب/أغسطس وفي الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر للاجتماع مع الرئيس بول كاغامي وكبار المسؤولين الحكوميين. كما قدم دعم الأمم المتحدة إلى الميسر الرفيع المستوى التابع لجماعة شرق أفريقيا المعني بأزمة بوروندي، خلال اجتماع مع وزير الدفاع في كمبالا في ٣ أيلول/سبتمبر.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٣ – واصل ممثلي الخاص عمله بصفته ممثل الأمم المتحدة في الوساطة الدولية بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٤ – وعلى هامش الاجتماعات السنوية لمصرف التنمية الأفريقي، المعقودة في أبيدجان في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو، أجرى ممثلي الخاص مشاورات ثنائية مع عدد من الجهات المانحة المحتملة. وشدد على أن هناك حاجة ملحة إلى تمويل لاختتام المرحلة الانتقالية في الموعد المحدد. وفي ٢٧ تموز/يوليه، حضر الاجتماع الثامن لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في أديس أبابا، حيث أكد أن منتدى بانغي للمصالحة الوطنية يشكل حدثا بارزا في عملية السلام، ودعا إلى تنفيذ توصيات المنتدى. وشدد على الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد للتنفيذ الفعلي للعناصر المتبقية من عملية السلام، وهي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والانتخابات. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة، عَقَدْتُ مؤتمرَ قمة رفيع المستوى بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف حشد الدعم المالي والتقني والسياسي لتنفيذ أهم النتائج ذات الأولوية المنبثقة عن منتدى بانغي.

٥٥ - وواظب ممثلي الخاص على التواصل مع الزعماء الإقليميين، لكي يظلوا منخرطين في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، فقد تشاور بانتظام مع الرئيس ساسو نغويسو، الذي عينته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسيطا دوليا بشأن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واجتمع أيضا بانتظام مع رئيسي الجماعة السابق والحالي.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار ممثلي الخاص جمهورية أفريقيا الوسطى ثلاث مرات للتواصل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أسهم ممثلي الخاص في تسريع وتيرة العملية الانتخابية وفي تخفيف التوترات المتصلة بالمسائل المثيرة للخلافات.

تشاد

٥٧ - في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس في نجامينا، تبادل ممثلي الخاص الآراء مع الأطراف السياسية المؤثرة، ولا سيما الرئيس ديبي إتنو وزعيم المعارضة صالح كبزابو، من أجل مناقشة الحالة في البلد في سياق الانتخابات المقبلة وتعاون تشاد العسكري في التصدي لجماعة بوكو حرام. وكرر مناشدتي لجميع الأطراف أن تمتنع عن العنف وتنخرط في حوار سياسي شامل وبنّاء، وحثها على اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والاستقرار في البلد. واجتمع أيضا مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لمناقشة الاستعدادات لإجراء الانتخابات وضرورة إقامة حوار. وفي الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت إدارة الشؤون السياسية مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بإيفاد خبير استشاري رفيع المستوى إلى نجامينا من أجل تحديد الفرص السانحة والتوصيات المتعلقة بتيسير إقامة حوار سياسي وقائي ومثمر والتشجيع عليه.

غابون

٥٨ - واصل ممثلي الخاص بذل الجهود من أجل إزالة التوترات المتصلة بالانتخابات، بتشجيع الأطراف السياسية الفاعلة في غابون على الانخراط في حوار بنّاء، كما سبق لي أن فعلت، ولا سيما في أعقاب التوترات السياسية التي نشأت في أعقاب وفاة زعيم المعارضة، أندريه امبا أوبامي، والتوترات الاجتماعية الناجمة عن هبوط أسعار النفط. وفي هذا الصدد، تواصل بانتظام مع كبار مسؤولي الحكومة وأعضاء الحزب الحاكم والمعارضة. وظل أيضا على اتصال بالمجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية.

جمهورية الكونغو

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سافر ممثلي الخاص إلى جمهورية الكونغو خمس مرات - قبل الاستفتاء الدستوري وخلاله وبعده - لكي يلتقي بالرئيس ساسو نغيسو وباقي العناصر الفاعلة، بما في ذلك زعماء المعارضة.

٦٠ - وفي أعقاب تصاعد حدة التوترات بشكل مفاجئ قبل الاستفتاء، أوفد ممثلي الخاص كبير موظفي الشؤون السياسية التابع له إلى برازافيل لرصد التطورات على أرض الواقع، وفتح قنوات اتصال مع جميع العناصر الفاعلة وكفالة إطلاع المقر باستمرار على آخر التطورات. ورجع ممثلي الخاص بنفسه إلى البلد وواصل المشاورات، ودعا على نحو خاص إلى الإفراج عن زعماء المعارضة المحتجزين وبناء توافق في الآراء حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل إدارة العملية الانتخابية والحوار. وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في إزالة التوتر وقاد الأطراف إلى التحلي بضبط النفس. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد ممثلي الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في زيارة متابعة، اجتمع خلالها مع الرئيس ساسو نغيسو وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني لتمهيد الطريق للحوار السياسي بشأن إدارة الانتخابات.

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٦١ - تولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تنظيم الاجتماع الوزاري الأربعين للجنة، الذي عُقد في لواندا في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه. واستعرضت اللجنة الحالة السياسية والأمنية العامة في وسط أفريقيا، بما في ذلك تأثير جماعة بوكو حرام على الكاميرون وتشاد، والعملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنشطة الجماعات المسلحة، إلى جانب الحالة الإنسانية الناجمة عن الأزمات السابق ذكرها. ونظرت اللجنة في المبادرات الجارية المتصلة بنزع السلاح والصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ووضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وقضايا حقوق الإنسان.

٦٢ - واعتمدت اللجنة إعلانين تعرب فيهما عن تضامنها فيما يتعلق بحل الأزمات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ورحبت اللجنة باقتراح حكومة غابون أن تستضيف الاجتماع الحادي والأربعين للجنة، المقرر عقده في ليبرفيل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

الانتخابات

٦٣ - في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، تولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، تنظيم حلقة عمل في بانغي بشأن دور الإعلام في إجراء عمليات انتخابية سلمية وفي التشجيع عليها. وأقر صحفيو أفريقيا الوسطى ''مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام والصحفيين خلال فترة الانتخابات في وسط أفريقيا''، التي كانت قد اعتُمدت في حلقة عمل إقليمية عقدت في دوالا، الكاميرون، في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو. وأعرب ممثلي الخاص، الذي ترأس الحفل الختامي، عن ترحيبه بهذا الالتزام وشدد على فائدة المسؤولية المدنية في إرساء الديمقراطية والسلام.

باء - دعم المبادرات المتعلقة بالسلام والأمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٦٤ - حضر ممثلي الخاص القمة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه. وشارك في اجتماعات رفيعة المستوى في المنطقة دون الإقليمية تتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي سبقت الإشارة إليها، والمعتكف الرفيع المستوى للمبعوثين الخاصين والوسطاء، الذي عقد في ويندهوك في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. واجتمع ممثلي الخاص بانتظام مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة الحالة في المنطقة والدعم الذي يقدمه المكتب للجماعة.

٦٥ - وفي ٢٨ آب/أغسطس و ٢٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية وأحاطها علما بولاية المكتب والتحديات الراهنة في المنطقة دون الإقليمية.

الوساطة

٦٦ - بالاستعانة بالخبرة التنفيذية التي وفرها وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، واصل المكتب التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي اقترحت، في حلقة عمل عقدت في ياوندي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، مجموعة من الخيارات المتعلقة بإنشاء ''لجنة حكماء'' بشأن المسائل المؤسسية والقانونية والمالية والتنفيذية.

جماعة بوكو حرام

٦٧ - في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه، شارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفة مراقب، في اجتماع استثنائي للجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عقد في ياوندي لترشيد الدعم إلى تشاد والكاميرون في معركتهما ضد جماعة بوكو حرام من خلال وضع خطة عمل عملا بإعلان ياوندي الذي أصدره مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٦٨ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس، عقد ممثلي الخاص اجتماعات في ياوندي مع السلطات الكاميرونية بشأن جماعة بوكو حرام. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس، اجتمع في نجامينا مع الرئيس ديبي إتنو ووزير دفاع تشاد. وشجع على اتباع نهج شامل في التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، بما في ذلك من خلال معالجة الظروف المؤاتية لأنشطتها والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

الاستراتيجية دون الإقليمية المتكاملة بشأن مكافحة الإرهاب والأسلحة الصغيرة

٦٩ - تولى كل من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وحكومة غابون تنظيم حلقتي عمل في ليبرفيل، الأولى عقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو لمناقشة تمويل الإرهاب في وسط أفريقيا والثانية عقدت في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب والتصديق على مشروع استراتيجية إقليمية ومشروع خطة عمل بشأن مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. وكانت حلقة العمل الثانية هي الأخيرة في سلسلة حلقات العمل التي عقدت في إطار تنفيذ خارطة الطريق لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي اعتمدت في بانغي في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ختام حلقة العمل، اعتُمد على مستوى الخبراء مشروع استراتيجية دون إقليمية ومشروع خطة عمل بشأن مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. ويُتوقع التصديق على الاستراتيجية وخطة العمل على المستوى الوزاري خلال اجتماع اللجنة الحادي والأربعين.

تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثّله جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة على أنشطته

٧٠ - قام ممثلي الخاص مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالقضايا المتصلة بجيش الرب للمقاومة بافتتاح الاجتماع نصف السنوي للمنسقين المعنيين بجيش الرب للمقاومة، الذي عُقد يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر في عنتيبي، أوغندا. وحضر الاجتماع منسقون تابعون للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة والحكومات الداخلة في شراكات ثنائية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وللمرة الأولى، شاركت في الاجتماع البلدان المساهمة بقوات في فرقة العمل الإقليمية. وتركزت المناقشات على عدد من المسائل الرئيسية القائمة منذ أمد طويل، منها استدامة فرقة العمل الإقليمية ودعم الأمم المتحدة لها، والنقص الهيكلي في تمويل برامج إعادة الاندماج والإنعاش المبكر في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وذكر العديد من المشاركين أن الاستراتيجية ستستفيد من إجراء استعراض في ضوء تغير الظروف وتضارب الأولويات وتناقص الموارد.

٧١ - وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، زار ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالقضايا المتصلة بجيش الرب للمقاومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بعثة دبلوماسية مشتركة.

(أ) تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة

٧٢ - واصل ممثلي الخاص دعوة مسؤولي الاتحاد الأفريقي والشركاء ذوي الصلة إلى زيادة دعم فرقة العمل الإقليمية. واستمر أيضا في التواصل مع البلدان المساهمة بقوات لتشجيعها على مواصلة التزامها تجاه فرقة العمل. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص في كمبالا بوزير دفاع أوغندا الذي أشار إلى قلة موارد البلد ودعا إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي إلى فرقة العمل. وفي ٨ أيلول/سبتمبر في عنتيبي، عقد ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالقضايا المتصلة بجيش الرب للمقاومة ونائب ممثلي الخاص للعمليات وسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعا مع الفريق أول باهينغوا التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مناقشة مساهمة قواته المسلحة في فرقة العمل ومناقشة تعاون الوحدة التي تساهم بها هذه القوات في فرقة العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥).

٧٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أنشأت البعثة القطاع الشمالي الذي يغطي مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى بهدف تحسين التنسيق والتعاون بين البعثة والوحدة التي تساهم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في فرقة العمل الإقليمية. ويقع مقر القطاع الشمالي في دونغو. وأنشئت قاعدتين متنقلتين للعمليات في ناغيرو، في حديقة غارامبا العامة الوطنية، في الفترتين من ١٠ إلى ٢٥ تموز/يوليه ومن ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر.

٧٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم اللوجستي إلى موظفي مقر فرقة العمل الإقليمية في يامبيو، بما في ذلك تمكينهم من السفر على رحلات طيران الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة لهم في مجال تكنولوجيا المعلومات وصيانة المركبات، وتقديم الدعم الطبي لهم. ودأبت البعثة أيضا على تبادل المعلومات مع فرقة العمل. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٧ (٢٠١٥)، بدأت البعثة في تعزيز التنسيق العملياتي مع فرقة العمل الإقليمية، بما في ذلك من خلال نشر ٣٠ جنديا في أوبو.

(ب) حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية

٧٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تسيير دوريات في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، بما فيها أوبو، وزيميو، ورافاي، وبانغاسو ويالينغا. وأخذت نظم الإنذار المبكر تضطلع بدور حاسم في تمكين المجتمعات المحلية من تحسين قدرتها على حماية أنفسها في ظل عدم بسط الدولة لقدر كافٍ من السلطة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تلك المناطق، تواصل انخفاض حجم المساعدة الإنسانية مع تحويل الجهات المانحة الاهتمام إلى مناطق أخرى في البلدين.

(ج) نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٧٦ - واصلت فرقة العمل الإقليمية، مدعومةً من القوات الخاصة الأمريكية التابعة لعملية ”بوصلة المراقبة“، وكذلك من بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العمل بهمة على تشجيع انشقاق عناصر جيش الرب للمقاومة. وكان لأنشطة جيش الرب للمقاومة المنفذة في مناطق واسعة وغير مأهولة ويتعذر الوصول إليها أثر سلبي على فعالية الرسائل المشجعة للانشقاق. ويفيد الموقع الإلكتروني لتتبع أنشطة جيش الرب للمقاومة بأنه لم يكن هناك سوى ١٠ عائدين لمدة طويلة (على الأقل لستة أشهر) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإن عناصر جيش الرب للمقاومة تواجه أثناء الانشقاق تحديات منها الخوف من الانتقام الناشئ

عن الدعاية التي يبثها جوزيف كوني والادعاء بعدم وضوح قوانين العفو التي أصدرها أوغندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالجت البعثة حالة ٤٨ عائداً من جيش الرب للمقاومة، كان منهم ستة مقاتلين.

٧٧ - وخلال الاجتماع الأخير للمنسقين المعنيين بجيش الرب للمقاومة، اتفق المشاركون على ضرورة استكمال ومواءمة الإجراءات التشغيلية الموحدة ذات الصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وما زالت برامج إعادة الإدماج المخصصة للعائدين من جيش الرب للمقاومة التي تشمل التدريب المهني والدعم النفسي - الاجتماعي، بالإضافة إلى تلك المخصصة للمجتمعات المحلية المضيفة تعاني من نقص شديد في التمويل، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض عدد العائدين من جيش الرب للمقاومة.

(د) التنمية ودعم بناء السلام في الأجل الطويل

٧٨ - يظل بسط الاستقرار في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة وتأهيلها مهمة شاقة. فتلك المناطق، بالإضافة إلى مناطق أخرى في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، عانت تاريخياً من ضعف التنمية والنزاعات. وفي سياق الأطر القائمة وفي ظل الموارد المتناقصة والأولويات المتنافسة، واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة لتيسير إقامة سلطة الدولة وبسط سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية، ولا سيما الطرق والجسور وتحسين سبل كسب العيش.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٧٩ - في الفترة من ١٧ إلى ١٨ أيار/مايو، استضاف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاجتماع الثالث لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا. وقام ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، والمنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة/المديرون القطريون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين أتوا من ستة من بلدان وسط أفريقيا وممثلون من كل من مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى إدارة الشؤون السياسية، بإعداد تحليل جماعي، ووضع فهم مشترك للتحديات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد خُصصت دورة استثنائية مدتها يوم واحد للعمليات الانتخابية ولمنع العنف المتصل بالانتخابات. واعتمد المشاركون مجموعة من التوصيات لتعزيز الاستقرار والديمقراطية في وسط أفريقيا وزيادة الاتساق والتنسيق في أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٨٠ - وفي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ممثلي الخاص في الاجتماع الذي نُظم في ديربان، جنوب أفريقيا، بالاشتراك مع كل من مكتب دعم بناء السلام والمركز الأفريقي للتسوية البنّاءة للنزاعات بشأن ”تعزيز الشمولية والمساءلة فيما يتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام“.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٨١ - ما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام وأثرها في زعزعة استقرار منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما ما ترتكبه الجماعة من انتهاكات لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تمتثل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة هذا التهديد امتثالاً تاماً لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وإثر إنشاء مقر فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في نجامينا، أدعو المجتمع الدولي لدعم تفعيلها التام بحشد ما يلزم من الدعم السياسي واللوجستي والمالي وتوفير الخبرات الضرورية. وأشجع الحكومات المعنية على معالجة الأسباب الجذرية للتمرد الذي تقوده جماعة بوكو حرام بطريقة شاملة ومتكاملة، بما في ذلك فيما يتعلق منها بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد مؤتمر القمة المقرر لرؤساء الدول دون مزيد من التأخير. ويقف كل من ممثلي الخاص لوسط وغرب أفريقيا، ومكاتب الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود.

٨٢ - ويثير استمرار الأزمة السياسية وحوادث العنف المرتكبة بدوافع سياسية في بوروندي قلقا بالغا، ويعزى ذلك تحديداً إلى آثارها على حقوق الإنسان وعواقبها الإنسانية الهامة. وأحث الحكومة البوروندية على التعجيل في إجراء التحقيقات واتخاذ الإجراءات القضائية بحق الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأدعوها أيضاً إلى استئناف الحوار السياسي الشامل دون مزيد من التأخير. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للبحث عن حل سلمي للتحديات التي تواجهها بوروندي.

٨٣ - والتوترات السياسية المتنامية وأعمال العنف المتزايدة في عدد من البلدان في وسط أفريقيا هي تذكير صارخ بأن مسألة الدساتير والانتخابات، ولا سيما الانتخابات الرئاسية، ما زالت تمثل تحديا هاما للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على نزع فتيل التوتر في وقت مبكر ومنع تصاعد العنف.

٨٤ - والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق. وقد أدت آخر دورة من دورات العنف، التي بدأت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إلى تعرض السكان للمزيد من المعاناة وحدوث تأخيرات إضافية في الجدول الزمني للانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن يقدم إلى العدالة الأفراد المسؤولون عن أعمال العنف الأخيرة والجهات الراعية لهم. ولا يزال القلق يساورني إزاء بطء وتيرة تنفيذ توصيات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية لكفالة تنفيذ الجوانب الحاسمة على وجه السرعة. وأثني أيضاً على المنطقة لما تقوم به من عمل دؤوب في دعم السلطات الانتقالية لاستعادة النظام الدستوري ومكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٥ - وأثني على الجهود التي تبذلها الحكومات في المنطقة دون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وشركاء آخرون لمعالجة الأثر الإنساني الناجم عن الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى على البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، أكرر ندائي للمجتمع الدولي أن يقدم على وجه الاستعجال الدعم المالي اللازم لخطة الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٦ - ولا يزال القلق يساورني إزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وأكرر دعوتي لدول المنطقة والشركاء الدوليين لتوفير الموارد اللازمة لضمان سير عمل مركز التنسيق الأقاليمي على نحو مناسب وتشغيل كل من المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا والمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لغرب أفريقيا. وسيواصل المكتب الإقليمي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تقديم المساعدة في المنطقة وحشد الدعم تحقيقاً لهذه الأهداف.

٨٧ - وبالنظر إلى الصلات المتنامية بين التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية والجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة، أكرر دعوتي لحكومات وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى العمل معا على وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي لهذه الظاهرة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم للجهود المبذولة على المستوى دون الإقليمي لتحديد النُهُج التعاونية التي يلزم اتباعها لمعالجة هذه المسألة.

٨٨ - وقد ضعف جيش الرب للمقاومة ضعفاً شديداً بفضل الجهود الجماعية المبذولة من البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة وشركائها، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وجهات معنية أخرى. غير أن جيش الرب للمقاومة ما زال له تأثير كبير على السكان المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن تبقى

البلدان المساهمة بقوات في فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي ملتزمة وتتعاون بشكل وثيق مع بعضها البعض. ومن المهم بالقدر نفسه أن يواصل الشركاء الدوليون تقديم دعمهم لفرقة العمل الإقليمية.

٨٩ - وتعد الملاذات الآمنة وشبكات الاتجار غير المشروع بمثابة شرايين الحياة لجيش الرب للمقاومة. وأرحب بالزيارة التي قام بها إلى السودان المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالقضايا المتصلة بجيش الرب للمقاومة. ويحدوني الأمل في أن تواصل حكومة السودان إبداء نفس الروح من التعاون للتحقق من مزاعم وجود جيش الرب للمقاومة في كافي كنجي. وأدرك أن التحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجهها المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة هي تحديات هائلة. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة السير على هذا النهج، ولا سيما من أجل إعادة إدماج العائدين من جيش الرب للمقاومة وحماية الأطفال.

٩٠ - وأود أن أعرب من جديد عن تقديري لكل من حكومات بلدان وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة خليج غينيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لتعاونهم المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأعرب أيضا عن امتناني لكل من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات على تفانيها والتزامها بخدمة السلام. وأُعرب عن تقديري أيضا لحكومة وشعب غابون على حسن ضيافتهما ومساعدتهما المستمرة للمكتب. وأُعرب عن امتناني لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وغيرها من الكيانات المعنية، لدعمهم للمكتب وتعاونهم معه.

٩١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد عبد الله باثيلي، ولموظفي المكتب لما يبذلونه من جهود دؤوبة للنهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.
